كيف الشرطية

"دراسة نحوية تحليلية "

د. أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله العرفج

أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بالأحساء – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الخامس الجزء الثاني ٢٠٢٠م

كيف الشرطية – دراسة نحوية تحليلية

أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله العرفج

قسم اللغة العربية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الإحساء ، السعودية

البريد الإلكتروني : a3arfaj@gmail.com

ملخص البحث :

(كيف) اسم اشترك في استخدامه بابان رئيسان، هما: الشرط والاستفهام، وخصصت هذا البحث بـ(كيف) الشرطية. ويهدف هذا البحث: إلى إزالة الجهل عن حقيقة هذه الأداة، وإزالة الشك والتردد في عملها. والبحث يتناول دراسة (كيف) واستخدامها شرطا. وشمل البحث: التعريف بها، وشروطها، والخلاف في المجازات بها، وكذا الخلاف في عملها عند البصريين والكوفيين جماعة وأفرادا. وتناول البحث أيضا الشروط المشترطة لكي تعمل الجزم عند من قال بذلك. ثم تناول البحث دراسة بعض الشواهد التي يستشهد بها على كونها شرطية، سواء كانت الشواهد قرآنية وحديثية وشعرية على قلتها. ثم أتبعت ذلك بثبت لمراجع البحث.

الكلمات المفتاحية: كيف ، الشرط ، النحو، مجازاة، الجزم

How Conditional -An Syntactic Grammar Study

Ahmed bin Abdul Latif bin Abdullah Al Arfaj
Department of Arabic Language, College of Sharia and Islamic Studies in Al-Ahsa, Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Al-Ahsa, Saudi Arabia
E-mail: a3arfaj@gmail.com

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon our master Muhammad and his family and companions. (How) is a name that was used in two main chapters, namely: the condition and the interrogative, and this research was devoted to (how) the conditional. This research aims to: remove ignorance of the truth about this tool, and remove doubt and hesitation in its work. The research deals with studying (how) and using it as a condition. The research included: The definition of it, its conditions, and the dispute over the metaphors thereof, as well as the difference in its work among the Basra and the Kufic group and individuals. The research also dealt with the conditions required for Jazm to work for those who said so. Then the research dealt with the study of some of the evidences cited as conditional, whether they were Quranic, modern and poetic according to the few. Then I followed this firmly to the references.

Keywords: how, condition, grammar, reward, assertion

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده على نعمه كلها ما علمنا منها وما لم نعلم، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين ما تعاقب الليل والنهار كما يحب ربنا ويرضى.

وبعد

فقد كنت أعمل بحثا فمرت بي مسألة تتعلق بالمجازاة بـ(كيف)، وقد نسبت هذه المسألة لبعض العلماء الذين كنت أحفظ أنهم لا يقولون بالمجازاة بها، فراجعت الكتب النحوية لتوثيقها، فوجدت تناقضا في نسبة بعض مسائلها مع بعض، ووجدت عدم دقة في نسبة بعض المسائل لأصحابها، فأردت أن أحقق هذه المسألة، وأستقصيها –بحسب طاقتي– لأسبر غورها وأعرف نسبة المسائل لأصحابها.

وجعلت هذا البحث مشتملا على المباحث الآتية:

تعريفها.

شروطها.

عمل (كيف) الشرطية.

سبب عدم الجزم بها عند البصريين.

الخلاف في شروط المجازاة بـ(كيف) عند الكوفيين.

دليل القول بإعمال (كيف) الجزم عند الكوفيين.

موقع (كيف) الشرطية من الإعراب

نوع (ما) الواقعة بعد (كيف).

استعمال (كيف) في الحديث.

استعمال (كيف) في الشعر القديم.

ثم ثبت المراجع.

وأسأل الله التوفيق والسداد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تعريفها:

الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره[١]

قال المبرد: "كل باب فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل؛ لاجتماعها في المعنى...، وأن (كيف) صارت أحق بالجزاء كما أن (الألف) أحق بالاستفهام، و(إلا) أحق بالاستثناء و(الواو) أحق بالعطف." [٢]

و(كيف) اسم مبهم تضمن معنى الشرط. [٣]

قال أبو النجا: "(كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط"[٤]

شروطها لتكون شرطية:

اشترط بعض النحاة لكي تكون شرطية[٥]زيادة (ما) بعدها. [٦]، قال الزجاجي: "ويضم إليها (ما) فيجازى بها كقولك : (كيفما تصنع أصنع)" وكذا قال الجوهري في الصحاح. [٧]

قال الزبيدي :"إذا لم تزد بعدها (ما) فلم يقل أحد بشرطيتها".[٨]

وأكثر النحاة[٩] جعلوا من شروطها لكي تكون شرطية: موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه أي: في اللفظ، وفي المعنى،[١٠] باتفاق

(١) المقتضب ٧٠/١
(٢) المقتضب ٧٠/١
(٣) جامع الدروس العربية ١٨٩/٢
(٤) حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري ٦٩، الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ٤٣
(٥) تكون شرطية من غير نظر إلى عملها الجزم
(٦) انظر حروف المعاني ٥٩، تمهيد القواعد ٤٤٠٣/٩، تاج العروس (ك.ي.ف).
(٧) انظر حروف المعاني ٥٩، الصحاح (ك.ي.ف)، لسان العرب (ك.ي.ف).
(٨) تاج العروس (ك.ي.ف).
(٩) منهم ابن هشام في مغني اللبيب ٢٧٠.
(١٠) مغني اللبيب ٢٧٠.

أكثر نحاة البصرة والكوفة. [١]نحو (كيف تصنع أصنع)، ولا يجوز (كيفما تجلس أذهب) لاختلاف لفظي الفعلين ومعناهما، ولا يجوز أيضا (كيفما تكتب الكتاب أكتب القِرْبَة) أي أخرزها وأخيطها؛ لاختلاف معنى الفعلين، وإن اتفق لفظهما، ولا يجوز أيضا (كيفما تجلس أقعد) لاختلاف لفظ الفعلين، وإن اتفق معناهما[٢]

وهناك من النحاة من لم يشترط هذه الشروط[٣]وقال : "قد يتصل بآخرها (ما) الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء"[٤] كقول الشاعر:

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبهافكيفما انقلبت يوما به انقلبوا[٥]

وهناك من ألغى شرط توافق فعلي الشرط والجزاء لفظا ومعنى، وجعل منه قوله تعالى: {هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء}[٦] وأمثالها من الآيات الكريمة، فجوابها محذوف يدل عليه ما قبله، وليس بين فعلي الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معا، مثل : كيف تمشي أمشي.

(١) بين البصريين والكوفيين لكي تكون شرطية سواء جزم بها على مذهب الكوفيين أو لم يجزم بها على مذهب البصريين، انظر مغني اللبيب ٢٧٠، تاج العروس (ك.ي.ف)، الموجز في قواعد اللغة العربية ٨٩، جامع الدروس العربية٢/ ١٨٩.

(٢) جامع الدروس العربية ١٨٩/٢.

(٣) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٤٤٣/٤، جامع الدروس العربية ١٤٤/١، ١٨٩.

(٤) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٤٤٣/٤، جامع الدروس العربية ١٤٤/١، ١٨٩.

(٥) البيت لأبي العتاهية، انظر ديوانه ٣٥، طبع دار صادر –بيروت – لبنان، سنة ١٤٠٠هـ، درر الحكم لأبي منصور الثعالبي ٤١/١ دار الصحابة – طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، البداية والنهاية لابن كثير ٢٤/١٥، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، إعتاب الكتاب ١٨٧/١ لابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت ٦٥٨هـ)، بتحقيق وتعليق الدكتور صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٢١٨/٣، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

(٦) سورة آل عمران آية (٦)، ومثلها قوله تعالى: {ينفق كيف يشاء} آية (٦٤) انظر اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٤١٤، ٤٣٠/٧.

ورُدَّ هذا الاعتراض بأن (كيف) ليست شرطية هنا. أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير المشيئة والإرادة، كما جاء في حاشية الصبان[١]

عمل (كيف) الشرطية:

اختلف النحويون في عمل (كيف) الشرطية الجزم، وهذا مفرع عن جواز المجازاة بها وإليك بيان ذلك:

أولا: مذهب البصريين :

اضطربت الأقوال فيما ينسب إلى مذهب البصريين على أقوال:

أحدها : أنه لا يجازى بها[٢]مطلقا سواء جاء بعدها (ما) الزائدة أو لم تجئ.

قيل: هو مذهب سيبويه، وعليه عامة أهل البصرة[٣]قاله الأنباري وابن برِّي. [٤]

قال الأنباري: "ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها، واحتجوا بعدة أوجه[٥]:

أحدها: أنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة بالنكرة، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة. [٦]

(١) مغني اللبيب ٢٧٠ وما بعدها، حاشية الصبان ١٤/٤، النحو الوافي لعباس حسن ٤٤٣/٤.

(٢) أي لا تكون للشرط مطلقا.

(٣) انظر انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٦٢/٢، الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ٤٣.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين المسألة (٩١) ٥٢٩/٢، الصحاح (ك.ي.ف)، تاج العروس (ك.ي.ف).

(٥) وهذه الأوجه نفسها أو بعضها ذكرها بعض علة لعدم الجزم بـ(كيف) عند من أجاز المجازاة ولم يجز الجزم. انظر مثلا علل النحو لابن الوراق ٢٢٤-٢٢٦.

(٦) انظر الأصول لابن السراج ١٩٧/٢، علل النحو لابن الوراق ٢٢٤-٢٢٦.

الوجه الثاني: إنما لم تجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها الضمير، كما يكون ذلك في (من، وما، وأيّ، ومهما) فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

الوجه الثالث: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة هاهنا تلجئ إلى المجازاة بها، فينبغي أن لا يجازى بها؛ لأنا وجدنا (أيّا) تغني عنها، ألا ترى أن القائل إذا قال : في أي حال تكن أكن، فهو في المعنى بمنزلة : كيف تكن أكن"(١)

قال الأنباري معقبا على الوجه الثالث: "هذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن (أيّا) كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان والمكان، وغير ذلك، فكان ينبغي أن يستغنى بها عن (متى ما، وأينما) وغيرهما من كلمات المجازاة؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل، والتعويل في الدلالة على أنه لا يجوز أن يجازى بها الوجهان الأولان." (٢)

وهناك وجه رابع ذكره ابن السراج قال: "إنما امتنعت (كيف) من المجازاة؛ لأن حروف الجزاء التي يستفهم بها كانت استفهاما قبل أن تكونا جزاء، والدليل على تقديم الاستفهام وتمكنه أن الاستفهام يدخل على الجزاء كدخوله على سائر الأخبار فتقول : (أإن تأتني آتك) ونحوه، ولا يدخل الجزاء على الاستفهام"(٣)

(١) علل النحو لابن الوراق ٢٢٤-٢٢٦.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين المسألة (٩١) ٢/٥٣٠.
(٣) الأصول لابن السراج ٢/١٩٧.

وأيضا من أسباب عدم المجازاة بها أنها لم يسمع من العرب المجازاة بها،[١] قال ابن السراج: "والكوفيون يدخلون (كيف وكيفما) في حروف الجزاء، ولو جازت العرب بها لاتبعناها"[٢]

واحتج الكوفيون بالقياس على أدوات الشرط ولكن البصريين قدحوا في قياسهم من عدة أوجه:

أحدها: أن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل، و(كيف) تعليق حال الفاعل أو المفعول بحال أخرى، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن ذلك فيها لخفائها.

والثاني: أن من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح أن يعلق عليها حال ألا ترى أنه لو قال: (كيف تذهب أذهب) فذهب مكرها أو مغموما لم يصح تكلف ذلك في جواب الشرط ومثل ذلك لو كان فعلا لم يصح المجازاة به كقولك: (إن متَّ متُّ).

والثالث: أن تلك الأدوات التي هي أسماء يرجع إليها ضمير لا محالة، و(كيف) اسم لا يصح أن يرجع إليها ضمير، فلم يصح قياسها على الحرف في عدم عود الضمير، كما تقاس بقية الأسماء على (إن) في عدم الضمير إليها. [٣]

واحتج الكوفيون القائلون بالقياس بأنه يصح أن يقال (كيف تصنعُ أصنعُ) بالرفع فكذلك في الجزم.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٦٢.
(٢) الأصول لابن السراج ٢/١٩٧-١٩٨.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٦٣، التبيين للعكبري ١٢٩.

والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن استعمال مثل هذا بعيد ولو ورد عن ثقة فوجهه أنه قصد حالا معلومة بقرينة تميزها عنده وهذا يصح مع الرفع لا مع الجزم؛ لأن أسماء الجزم حكمها العموم إذا جزمت. (١)

الثاني: أن هناك فرقا بينهما فلا يصح القياس وذلك أنه إذا رفع الفعل بعد (كيف) فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازي، فانصرف اللفظ إليها، فلذلك صح الكلام، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة؛ لأن الأصل في الجزاء ألا يكون معلوما؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بـ(إن) وأنت إذا قلت: (إن قمتُ قمتَ) فوقت القيام غير معلوم، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم، بطل أن تقدر (كيف) في الجزاء واقعة على حال معلومة؛ لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء؛ فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة(٢)

والقول الآخر المنسوب للبصريين: يجازى بها ولا تعمل الجزم(٣)، فهي مثل (إذا) تقتضي شرطا وجزاء ولا تجزم،(٤) ونسب لسيبويه، قال أبو حيان: "وسيبويه يقول يجازى بـ(كيف)، والخليل يقول الجزاء بها مستكره، وكثير من النحاة منعوا الجزاء بها "(٥)

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٦٣/٢.
(٢) الإنصاف ٦٤٥/٢، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٣٢٣.
(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٤/ ٢٤٣ قال :"وأما (كيف) فيجازى بها معنى لا عملا " شرح شذور الذهب لشمس الدين محمد الجوجري الشافعي ٦٠٣/٢ تحقيق نواف بن جزاء الحارثي ، طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى.
(٤) جامع الدروس العربية ١٨٩/٢.
(٥) ارتشاف الضرب ٥٥١/٢، وانظر التحفة الوفية بمعاني حروف العربية لإبراهيم بن محمد السفاقسي ص٢٢، توضيح المقاصد للمرادي ٤/ ٢٤٣، مغني اللبيب ٢٢٥، الهمع ٣٢١/٤=٥٥٠/٢ وقال: "قال سيبويه: وكثير يجازى بها معنى وعملا ..." وانظر كتاب سيبويه ٦٠/٣.

وقد صرح بهذا ابن خروف –رحمه الله تعالى– بعد ما ذكر كلام سيبويه :"سألت الخليل عن قوله: (كيف تصنعْ أصنعْ). قال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها الجزاء؛ لأن معناها: على أيِّ حال تكنْ أكنْ."[١]، قال ابن خروف معلقا على قول الخليل: "يريد أن العرب لم تجزم بها وإن دخلها معنى الجزاء." [٢]

وفي الأصول لابن السراج بعد ما ذكر حوار سيبويه مع الخليل السابق: "وقال محمد بن يزيد: والقول عندي في ذلك : أن علة الجزاء موجودة في معناها، فما صح فيه معنى الجزاء جوزي به، وما امتنع فلا جزاء فيه"[٣]

وهذا هو المشهور من مذهب البصريين إلا قطربا فإنه وافق الكوفيين.[٤]

وذكر بعض النحاة مذهب البصريين في (كيفما) وأنها مثل (إذا) في أنها لا تجزم إلا في الضرورة الشعرية[٥]، وقد يفهم ذلك من كلام الرضي تعليقا على كلام الخليل: "مخرجها مخرج الجزاء" قال الرضي: "يعني في قولهم كيف تكون أكون"؛ لأن فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السعة." [٦]

وقال في موطن آخر: "لا يجوّز البصريون الجزم بها إلا شذوذا"[٧]

ووصف ابن الحاجب الجزم بـ(كيفما) بأنه شاذ، من غير أن يفصل. [٨]

(١) كتاب سيبويه ٣/٦٠.
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٨٦٨.
(٣) الأصول لابن السراج ٢/١٩٧.
(٤) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٧٧، مغني اللبيب ٢٧٠، همع الهوامع ٢/٥٥٠ .
(٥) الموجز ٨٩.
(٦) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٠٧.
(٧) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٠٦.
(٨) الكافية لابن الحاجب ١٩٩، شرح الرضي على الكافية ٤/٨١.

وَأَثْبَتَ بَعْضُهُمْ لَهَا الشَّرْطَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {يُنْفِقُ كَيْفَ يشاء} ، {يصوركم في الأرحام كيف يشاء} {فيبسطه في السماء كيف يشاء} وَجَوَابُهُ فِي ذَلِكَ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهَا

وَمُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ الشَّرْطُ الْمَعْنَوِيُّ وَهُوَ إِنَّمَا يُفِيدُ الرَّبْطَ فَقَطْ أَيْ رَبْطَ جُمْلَةٍ بِأُخْرَى كَأَدَاةِ الشَّرْطِ لَا اللَّفْظِيُّ وَإِلَّا لَجُزِمَ الْفِعْلُ. (١)

سبب عدم الجزم عند البصريين:

وسبب عدم الجزم بـ(كيفما) عند البصريين عدم السماع(٢)، وكذا أنهم لم يقيسوها على أدوات الشرط لعدم توفر شروط القياس،(٣) ولمخالفتها أدوات الشرط الجازمة بكون جوابها يتفق مع شرطها نحو (كيفما تجلس أجلس)، فلا يصح (كيفما تجلس أذهب). (٤)

(١) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٣٣).

(٢) انظر الأصول لابن السراج ١٩٧/٢-١٩٨، دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي ص٣٠. طبع إدارة المخطوطان والمكتبات الإسلامية- الكويت- سنة ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٦٢/٢.

(٤) مغني اللبيب ٢٧٠، حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري ٦٩، الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ٤٣.

١- مذهب الكوفيين:

المتفق عليه عند الكوفيين أنهم يدخلون (كيف وكيفما) في حروف الجزاء الجازمة. (١)

قال الكوفيون: " يجازى بـ(كيف)، كما يجازى بـ(متى ما ، وأينما) وما أشبههما من كلمات المجازاة؛ واحتجوا بأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام، فـ(كيف) سؤال عن الحال، كما أن (أين) سؤال عن المكان، و(متى) سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أن معنى (كيفما تكن أكن) : في أيِّ حال تكن أكن، كما أن معنى (أينما تكن أكن): في أيِّ مكان تكن أكن، ... ؛ ولهذا قال الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء، فلما شابهت (كيف) ما يجازى به في الاستفهام وفي معنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة." (٢)

قال الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن: " وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا تَجْزِمُ نَحْوُ (كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ)." (٣)

ورد الأنباري ما احتج به الكوفيون من حجج على جواز المجازاة بها، والظاهر من أمثلته التي مثّل بها أنه جزم بها الفعل المضارع. (٤)

ولم يتعرض لشروط المجازاة بها الآتية. (٥)

(١) الأصول لابن السراج ١٩٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٨٣.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٩١) ٥٣٠/٢.
(٣) البرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٣٣).
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين المسألة (٩١) ٥٣٠/٢.
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين المسألة (٩١) ٥٣٠/٢.

الخلاف في شروط المجازاة بـ(كيف) عند الكوفيين:

وقد اختلف كلام النحاة في شروط المجازاة على مذهب الكوفيين القائل بالمجازاة بـ(كيف) على أقوال:

أحدها: أنهم شرطوا لها شرطا واحدا وهو كون فعليها متفقي اللفظ والمعنى، نحو (كيفما تصنع أصنع)، ولا يجوز (كيفما تجلس أذهب) وقال بعضهم: بالاتفاق. (١)

وظاهر كلام ابن بري أنه مذهب بعض الكوفيين وليس كلهم، قال: "ومن الكوفيين من يجازي بـ(كيفما)، والله تعالى أعلم." (٢)

والقول الثاني: أن الجزم بها مشروط عند الكوفيين بشرط واحد هو اقترانها بـ(ما) (٣)

والقول الثالث: أن الجزم بها مشروط عند الكوفيين بشرطين: قال الزبيدي: "قال شيخنا: (كيف) إنما تستعمل شرطا عند الكوفيين(٤)، -ولم يذكروا لها مثالا- واشترطوا لها مع ما ذكر المصنف أن يقترن بها (ما) فيقال: (كيفما) وأما مجردة فلم يقل أحد بشرطيتها"(٥)

ومعنى هذا أن الجزم بها مشروط بشرطين -عند جماعة من الكوفيين-، وأنهم لا يجزمون بها إذا اختل أحد الشرطين.

(١) مغني اللبيب ٢٧٠، همع الهوامع ٥٥٠/٢، حاشية الحكيم الأحسائي ٢٠٠٣/٣ هذا الاتفاق في هذا الشرط بين البصريين والكوفيين ولكن الفرق بينهما في عمل الجزم فالبصريون إلا قطربا لا يجزمون، والكوفيون وقطرب يجزمون.

(٢) تاج العروس (ك.ي.ف).

(٣) مغني اللبيب ٢٧٣، همع الهوامع ٥٥٠/٢.

(٤) يفهم من هذا أن البصريين لا يستعملونها شرطا مطلقا.

(٥) تاج العروس (ك.ي.ف).

القـول الرابـع: ذكـر بعـض النحـاة أن مـذهب الكـوفيين وقطـرب مـن البصريين جواز استعمال (كيف) شرطا وأنها تعمل الجزم مطلقا،(١) من غير أن يشترطوا شروطا. (٢)

وجعل من ذلك قوله تعالى: {ينفق كيف يشاء}(٣)، {يصوركم في الأرحام كيف يشاء}(٤)، {فيبسطه في السماء كيف يشاء}(٥)، وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها(٦)

وبالنظر في هذه الأقوال في مذهب الكوفيين والبصريين نجد أن البصريين –على قول من قال يجازى بها– والكوفيين متفقون على استعمالها شرطا، وإنما الخلاف في الجزم بها، فالبصريون لا يجزمون والكوفيون يجزمون. (٧)

دليل القول بإعمال (كيف) الجزم عند الكوفيين:

الجزم سواء كان بـ(كيف، أو كيفما) دليله عند الكوفيين القياس(٨)وليس السماع.

قال المرادي : "أجازوا الجزم بها قياسا"(٩)، وقال ابن عقيل: "ومن أجازه صرح بأنه أجازه قياسا"(١٠)

(١) انظر ائتلاف النصرة ١٥٦، التسهيل ٢٣٦، شرحه ٧١/٤، ارتشاف الضرب ٥٥١/٢، همع الهوامع ٥٥٠/٢، قال الزبيدي في تاج العروس (ك.ي.ف):"ومن قال بشرطيتها –وهم الكوفيون– يجزمون بها"، وانظر الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ٤٣.

(٢) انظر توضيح المقاصد للمرادي قال :" وأما (كيف) فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا ووافقهم قطرب "، مغني اللبيب ٢٧٠.

(٣) سورة المائدة من آية (٦٤).

(٤) سورة آل عمران من آية (٦).

(٥) سورة الروم من آية (٤٨)

(٦) مغني اللبيب ٢٧٠. وقال :"هذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها".

(٧) انظر جامع الدروس العربية ١٤٤/١، الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ٤٣، حاشية الأجرومية ٥٧..

(٨) شرح الرضي على الكافية ٢٠٦/٣.

(٩) توضيح المقاصد ٢٤٣/٤.

(١٠) انظر المساعد ١٣٩/٣، الأشموني ١٤/٤، الهمع ٣٢١/٤.

٢- مذهب المتأخرين: التفصيل، وهو جواز الجزم إن اقترنت بـ(ما) ، ولم يجز الجزم إن لم تقترن،[١]، مع أنه تقدم قول من قال: إن المجردة من (ما) لم يقل أحد بشرطيتها[٢]

وممن عد (كيفما) من الجوازم ذاهبا مذهب الكوفيين ابن آجروم الصنهاجي[٣]كذا صاحب الموجز وقال: "ويلحق بأدوات الشرط الجازمة أداتان يقل الجزم بهما : (إذما و كيفما)"، [٤]وممن جزم بها في عصرنا الشيخ مصطفى الغلاييني. [٥]

وكثير من النحاة لا يذكرونها في أدوات الشرط الجازمة مطلقا، منهم ابن معط[٦]وابن مالك رحمهما الله، بل قال ابن مالك: "وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط هو المذهب الصحيح" [٧]

ورجح عدم الجزم بها عباس حسن وغيره. [٨]

(١) حاشية الحكيم الأحسائي على شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ٢٠٠٣/٣ قال: "وذهب قوم إلى أنها إن اقترنت بـ(ما) جزمت وإلا فلا"، الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش ٤٣، وقال: "ولم أقف على من قال به بعد شدة البحث والتحري، والأقرب إلى النفس أنه قول لبعض الكوفيين، والله تعالى أعلم". وانظر المساعد ١٣٩/٣ وقال: "ومن أجازه صرح بأنه أجازه قياسا"، الأشموني ١٤/٤، الهمع ٣٢١/٤.

(٢) تاج العروس (ك.ي.ف).

(٣) انظر المقدمة الآجرومية ١٠، المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٤١.

(٤) الموجز ٨٨.

(٥) جامع الدروس العربية ١٤٤/١ ١٨٩/٢.

(٦) انظر الفصول الخمسون ٢٠٦- ٢٠٧، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٣١٩، ٣٢٣.

(٧) انظر الكافية الشافية ١٥٨٣.

(٨) النحو الوافي المسألة ١٥٤ ٤/ ٤٤٢، معجم القواعد العربية للدقر ٢٢١.

موقع (كيف) الشرطية من الإعراب:

تقع في محل نصب على الحال من فاعل فعل الشرط، مثل : (كيفما تعامل صديقك يعاملك) [١]

أو في محل نصب خبر كان المقدم عليها مثل: (كيفما تكن أكن).

نوع (ما):

(ما) الداخلة (كيف) وكذا بقية أسما الشرط هي الزائدة للتأكيد[٢]

<u>استعمالها في الحديث النبوي:</u>

تقدم في الصفحات السابقة بعض الآيات من القرآن الكريم التي وردت (كيف) صالحة لتكون شرطية يجازى بها، ولكن لم يرو في جميع الأفعال بعدها الجزم .

أما الحديث النبوي الشريف فيذكر بعض العلماء حديثا جاءت فيه (كيف) شرطية جازمة فرووا الحديث :

((كيف تكونوا يول أو يولى عليكم))· [٣]

(١) جامع الدروس العربية ١٥١/١، ٢٠٣/٢.

(٢) جامع الدروس العربية ١٤٤/٢.

(٣) حديث : (كما تكونوا يولى عليكم). رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكرة، ورواه البيهقي عن أبي إسحاق السبيعي مرسلاً .، وقد ضعفه غير واحد من أهل العلم، منهم من المتقدمين الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله ومن المتأخرين الشيخ الألباني رحمه الله فقد جمع طرقه في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٩٠/١، وله رواية أخرى وكلها بسند ضعيف، وهذا الحديث وإن لم يصح سندا عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن المعنى صحيح ولعله مروي عن بعض الصحابة أو التابعين ممن هم في عصر الاحتجاج.

استعمالها في الشعر القديم:

واستعمال (كيف) شرطية في الشعر قليل، وقال بعض الشراح :"لم أجد لها من كلام العرب شاهدا بعد الفحص"[١]

ولكن بعد البحث ظهر لنا منه بعض الشواهد القليلة ومنها:

قول عنترة:

بحسام كلما جرتدته بيميني كيفما مال قطع[٢]

وكقول الشاعر :

من الناس إلا مع الدنيا وصاحبهافكيفما انقلبت يوما به انقلبوا[٣]

جاء هنا الفعلان ماضيين.

(١) الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية ٤٣-٤٤

(٢) ديوان عنترة ٤٨.

(٣) النحو الوافي ٤٤٣/٤.

الخاتمة :

من خلال البحث ظهرت لنا أمور تضاف إلى ما استفدناه من المسائل النحوية، من هذه الأمور:

قلة الشواهد الصريحة في عملها بل والقول بالمجازاة بها (استعمالها شرطية) جعل الخلاف فيها كثيرا بل قد يختلف نقل الأقوال فيها عن العالم الواحد؛ لأسباب متعددة.

دلالة (كيف) على الحال يكاد يكون في جميع استخداماتها ومنها كونها شرطية.

لقلة الشواهد الصريحة في استعمالها شرطا لجأ النحاة إلى الاستدلال على مذاهبهم بالأدلة العقلية كالقياس والعلة وغير ذلك.

استخدامها شرطية قليل في النصوص القديمة سواء في القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو في الشعر العربي القديم.

وكثر قليلا في الشعر المتأخر والحديث.

أكثر ما روي من الشواهد التي يرجح كون (كيف) فيها شرطية يكون الفعل بعدها ماضيا، مما يجعل عملها غير واضح فلذا كثر الخلاف في عملها الجزم، وهل هذا الفعل في محل جزم أو لا محل له من الإعراب؟

ومما يلاحظ من الشواهد التي قيل فيها إن (كيف) شرطية، أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه الكلام قبلها، مثل قوله تعالى: {هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء}[1].

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلينا معهم برحمته إنه أرحم الراحمين.

(١) سورة آل عمران من آية (٦).

ثبت المراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي بتحقيق الدكتور طارق الجنابي، طبع عالم الكتب –بيروت، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

٢- ارتشاف الضرب لأبي حيان امحمد بن يوسف بن أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) بتحقيق رجب عثمان محمد، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣- الأصول لابن السراج بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، طبع مؤسسة الرسالة –بيروت– الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٤- إعتاب الكتاب لابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت ٦٥٨هـ)، بتحقيق وتعليق الدكتور صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين لأبي البركات الأنباري طبع دار الفكر –بيروت.

٦- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م،

٧- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، بتحقيق مجموعة من المحققين، طبع دار الهداية.

٨- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع دار الغرب الإسلامي –بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٩- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية لإبراهيم بن محمد السفاقسي، المكتبة الشاملة.
١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، بتحقيق محمد كامل بركات، طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، مصر، سنة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
١١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) بتحقيق أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، طبع دار السلام – القاهرة- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ.
١٢- توضيح المقاصد أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، بشرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، طبع دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
١٣- جامع الدروس العربية مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، طبع المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١٤- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري .
١٥- حاشية الأجرومية تأليف عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ).
١٦- حاشية الحكيم الأحسائي للشيخ محمد صالح بن إبراهيم الحكيم الأحسائي (ت ١٠٨٣هـ) بتحقيق د. أحمد العرفج، طبع دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٧م.
١٧- حروف المعاني للزجاجي بتحقيق د. علي توفيق الحمد طبع مؤسسة الرسالة – بيروت- الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٨-درر الحكم لأبي منصور الثعالبي دار الصحابة – طنطا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
١٩-الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش.
٢٠-دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي. طبع إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية- الكويت- سنة ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
٢١-ديوان أبي العتاهية، طبع دار صادر –بيروت – لبنان، سنة ١٤٠٠هـ،
٢٢-ديوان عنترة بتحقيق محمد سعيد مولوي ، طبع المكتب الإسلامي.
٢٣_سلسلة الأحاديث الضعيفة ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) طبع دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٢٤-شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، طبع هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ
٢٥-شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) بتحقيق أ.د يوسف حسن عمر طبع جامعة قار يونس – ليبيا سنة ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
٢٦-شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي بتحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، طبع مكتبة الخريجي – الرياض – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٢٧- شرح الكافية الشافية ، تأليف جمال الدين ابن مالك بتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، طبع دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٢٨- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ)، بتحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، طبع معهد البعثة العلمية بجامعة أم القرى- مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، سنة ١٤١٩هـ.
٢٩- شرح شذور الذهب لشمس الدين محمد الجوجري الشافعي، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي ، طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى.
٣٠- الصحاح للجوهري بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبع دار العلم للملايين –بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ.
٣١- علل النحو لابن الوراق علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) بتحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، طبع مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٣٢- الفصول الخمسون لابن معط، بتحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، عيسى البابي الحلبي – مصر.
٣٣- الكافية لابن الحاجب ، بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، طبع مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٣٤- كتاب سيبويه . لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م

٣٥- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ) بتحقيق: د. عبد الإله النبهان، طبع دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٣٦- اللباب في علوم الكتاب تأليف أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)
٣٧- المدارس النحوية أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، طبع دار المعارف.
٣٨- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات، طبع دار الفكر بدمشق بإشراف جامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
٣٩- معجم القواعد العربية معجم القواعد العربية، لعبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ)، طبع دار القلم ، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٤٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، بتحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، طبع دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، سنة ١٩٨٥م.
٤١- المقتضب لأبي العباس محمد المبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبع مطابع الأهرام التجارية – القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ .
٤٢- المقدمة الآجرومية تأليف ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبي عبد الله (ت ٧٢٣هـ)، طبع دار الصميعي، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

٤٣- الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، طبع دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٤٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر - القاهرة- سنة ١٩٢٩م.
٤٥- النحو الوافي تأليف عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، طبع دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
٤٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، بتحقيق عبد الحميد هنداوي، طبع المكتبة التوفيقية - مصر.